التي لم تزيف فقط الوظائف الأساسية للفلسفة في التنمية الوطنية؛ ولكن أسفرت أيضاً عن تصورات معادية لها، وأسهمت في تخفيض قيمتها كأفكار مُحفِّزَة، وعمدت لتشويه الحقائق التاريخية، وخلقت سوء الفهم بضرورات التنمية الأساسية، وعملت على إخضاع الفلاسفة الوطنيين لشعور قاتل بالخوف وعدم الجدوى. بالتالي، وتصحيحاً لهذه الأخطاء، ينبغي الكشف عن حجم الأضرار، التي تسببت في حدوثها تراجعات دور الفلسفة، بسبب إخضاع مبادئها للإيماءات الأيديولوجية في عمليات التنمية الوطنية. ومن بعد، اقتراح طرق فعالة للاستفادة بشكل كافٍ من الموارد الفلسفية الهائلة، في التراث العربي، لتنشيط فكر التنمية الوطنية المستدامة. ونرى أن تحقيق هذه الغاية يدعونا أن نضع فرضية أو فكرة مركزية، تنبني على أن نولي أصحاب الأفكار الفلسفية الإسهام الأكبر، وأن نستغل الأفكار الفلسفية بشكل أكبر في عملية التنمية، وفك تبعيتها لأيديولوجيا السياسة وأصولها الانتقائية، التي تفتقر إلى السلطة الأخلاقية، والضغط الاقتصادي الخارجي المتعجرف، الذي لم يكن ممكناً التعبير عن رفضه بفكر وتأمل فلسفي وطني، وخيارات وإجراءات مستقلة حقاً. لهذا، حتى في توثيق التطور التاريخي للعالم المعاصر بواسطة غالبية المؤرخين الغربيين، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا؛ تم تجاهل العرب، وكأنهم أمة ليست لها إضافة حضارية، ولا يمتلكون القوة المعرفية للانخراط في التمرين الصارم لفلسفة التنمية. وللأسف صارت هذه المزاعم الباطلة أكثر تعقيداً بانخراط بعض الكتاب العرب المتغربين، الذين يصرون على تصوير العالم العربي كمستنقع للتخلف في العالم. ومع ذلك، فإن نظرة منصفة لتاريخ التنمية العالمية؛ تكشف أن الوطن العربي هو مهد الرسالات والكثير من الحضارات، وستؤكد أنه تقدم العالم في التنمية التي ارتكزت على تصورات فلسفية عميقة، حددت دور الفرد في المجتمع ومسؤولية المجتمع التضامنية تجاه أفراده. إن المساهمة العربية في إدراج منظورات الفلسفة التنموية في سياسات التقدم والتطور تُصبح أكثر وضوحاً وتأسيساً عندما ننظر إلى مجالاً خصباً للبحث، الذي يُعنى بالنظر في تقاطع التطور مع علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، وكل العلوم الإنسانية والطبيعية، مع مناقشات مفصلة لقضاياها المركزية، من أجل بناء إطار عام لفهم وتحليل نظريات التنمية الفردية والجماعية في مختلف المجالات، التي تتراوح بين التنمية المعرفية والأخلاقية، إلى التطورات في الفن والتكنولوجيا. وذلك، لأنها تُولي اهتماماً خاصاً للعلاقات الغنية بين التطور المفاهيمي والتعليم، الأمر الذي تبدو معه فلسفة التنمية الشاملة بتمامها وكمالاتها مقدمات لازمة للإجراء التطبيقي للتنمية المستدامة. وهذه بالقطع أبعاد تتجاوز القياس المعتاد للإنجاز الاقتصادي، وتُوسع نطاقه؛ ليشمل التأثير الذي أحدثه تاريخ الأفكار والنظريات السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والاقتصاد السياسي؛ على التنمية في الوطن العربي. إن هذا الفهم

المُسْتَوعِب لأهمية الفلسفة فيه خروج عن المعالجة التقليدية للتنمية من قِبل الاقتصاديين، الذين يشيرون إلى ما يسمى التأكيدات، التي تم اختبارها عبر الزمن، وما أفرزته من توصيات من أجل (التنمية المستدامة)، والتي لم تُحدث بعد تغيراً كبيراً في اقتصادات ما يسمى بالمجتمعات (النامية)، وذلك بسبب إخفاقات نظرية التنمية الاقتصادية، مع وصفاتها المادية لمفهوم (التنمية المستدامة)، والنظر المادي الصِرْف لمعالجات (الحد من الفقر). رغم أنه حدثت بعض التعديلات الآن في نظريات التنمية، وتوسعت من مجرد التحليل الاقتصادي لتشمل اعتبارات التاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا. فالتجربة الإنسانية، بكل أبعادها، من وجهات نظر العلوم الاجتماعية والطبيعية الحديثة؛ تقول إن كل تنمية تحتاج للفلسفة، التي تتراوح تصوراتها بين مقولات الحداثة والتفسيرات الدينية، وحق الإنسان في التقدم، وفكرة الزمن الإنساني، وأولوية إنهاء الاحتلال العقلي، ونوع التعليم المقدم في المجتمع اليوم كأداة للتنمية، والتخطيط الاقتصادي، والعلوم والتكنولوجيا، إلى ما استجد من منتجات العولمة. وكذلك أخذ قضايا ما بعد الاستعمار على محمل الجد، وأن تتناول الحكومات والمجتمعات التنمية من منظور واسع يستصحب العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية بشكل عام، وتدعم ذلك بالنهج العلمي التحليلي الصارم للمساهمين فيها. ومثلما يُقال إن الطبيعة لا تقبل الفراغ، فالمؤكد أن هذه الطبيعة هي حركة جغرافية دؤوبة لا تعترف بحالة التقاعس ولا السكون، فهي دائماً في حركة داخلية وخارجية موصُوفة باسم التطور، الذي نتوسل إليه بآليات التنمية، التي تنتج التقدم كأحد مظاهر هذه الحركة في الاتجاه الإيجابي. وتفترض كل نظريات التطور أن البشر نوع اجتماعي، اتساقاً مع التعريف الفلسفي، الذي يقول إن التنمية في المستوى الأعلى هي تحقيق قيم العدل والمساواة في الحقوق والواجبات للفرد، التي تتضمن بالضرورة حوافز مادية ومعنوية، والتي تُعتبر الغاية العليا للمجتمع والدولة، وفقاً لمجموعة القيم المرعية. أخيراً، وعلى الرغم من أن التنمية يمكن أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية؛ إلا أنها تحدث داخل تصور معين للعالم، ومكان الإنسان في ذلك العالم، أي أنه داخل فلسفة كلية. إذ إن الإنسان ليس مجرد كائن يجب أن يحافظ على حياته، إنه مخلوق يحتاج إلى سبب مادي ومعنوي للعيش الكريم. لذلك، يحتاج هذا الإنسان للفكرة والفلسفة لتصور وضعه ومهمته في العالم، قبل أن يتخذ الأسباب والوسائل، التي يختارها لرسم تقدمه، والطريقة المُثلى لاستدامة هذا التقدم والتنمية ، من خلال النظر في المعرفة الأصلية، والسياقات الحالية والمستقبلية، فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي،العربي والعالمي.

❖ **ركائز واسس التنمية المستدامة :**

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الركائز أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها وكانت أهمها :

١- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .

٢- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة.

٣- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية ، مالإنتاج،ستخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية.

٤- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

٥- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

٦- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

❖ **سبل تطبيق التنمية المستدامة ومؤشراتها:**

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهاجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها. ولذلك كان لابد من تحديد محاور التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة وإيجاد مؤشرات في تلك المحاور للتأكيد من تحقيق التنمية المستدامة النواحي التي تتعامل معها التنمية المستدامة ، من الأمثلة على المؤشرات التي يجب مراعاتها عند العمل على تطبيق مفاهيم وسبل التنمية المستدامة ما يلي: